الإصلاحات الاقتصادية السعودية تعزز الاستثمار وتخاطر بالموارد

أرامكو تقلل توزيع الأرباح لتنفق الأموال في السوق المحلية

في 2020، إلا أن هناك مشكلة تتمثل في

أن جَـزءا كبيرا من التحسن يعـود إلى

التسويات التي تمت مع عدد من رجال

الأعمال وأثرياء المملكة خالال عام 2017،

والتي عُرفت باسم "اعتقالات ريتن

كارلتونَّ"، والتي كانت جزءا من حملة ولي

وقال داود "يعتبر نمو جزء من

الإيرادات غير النفطية السعودية عضويا

فقط، حيث إن تلك الاتفاقات تمثل خمس

الإيرادات غير النفطية، وستنتهى هذه

التسويات في مرحلة ما، وعندما يتم

ذلك، لن تتوقف العائدات غير النفطية عن

الارتفاع فحسب، بل ستنخفض بالفعل، لذلك يجب على المملكة زيادة الإنتاحية

ورفع الصادرات غير النفطية لكى تحقق

مليارات دولار حولتها أرامكو

المساهمين خلال 2020

إلى الحكومة من خلال مدفوعات

وكدليل آخر على جسامة المشاريع

والخطط المستقبلية بلغ عجبز الميزانية

السعودية نسبة قدرها 12 في المئة من

الناتج المحلى الإجمالي العام الماضي،

ورغم الضغط الذي تتعرض له الميزانية

العامة بسبب انخفاض مدفوعات

الشسركات السعودية، فقد يكون صندوق

الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي)

الذي تبلغ قيمته 400 مليار دولار قادرا على

العهد لمكافحة الفساد.

نموا مستداما".

تجمع التحاليل وآراء لخبراء أن خطة الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها ولى العّهد السـعودي الأمير محمد بن سلمان تحمل مفارقة مزدوجة. ففي حين ستساعد على تعزيز الاستثمارات وتسريع المشاريع الضخمة في مجالات البنية التحتية والصناعة إلا أنها ستمثل ضغطا متواصلا على موارد الدولة نظرا لتوجيه أقساط كبيرة منها نحو هذه المشاريع.

> للإصلاحات السعودية التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد والخروج من كبوة النفط، مجموعة من المخاطر الكبيرة، فرغم أنها ستساعد في تعزيز الاستثمار، إلا أنها في الوقت نفسه قد تضر بالموارد المالية

ويريد ولى العهد السعودي، أن تقوم أكبر الشيركات في المملكة، ومنها شيركة النفط العملاقة أرامكو السعودية وشركة سابك لصناعة الكيمياويات، بتخفيض توزيعات الأرباح التي يُدفع معظمها إلى الدولة، على أن تقوم هذه الشركات بإنفاق هذه الأموال في السوق المحلية.



وتعنى هذه الفكرة أن إنفاق الشركات علئ البنية التحتية الجديدة والتكنولوجيا سيكون كبيرا بما يكفي لتسريع نمو البلاد ولإحداث طفرة في الوظائف.

وفي مقال رأي، قالت كارين يونغ الباحثة المقيمة في معهد "أميركان إنتربرايز بواشنطن"، إن "استراتيجية القائد الفعلي في المملكة العربية السعودية، ترقى إلى مستوى التضحية بالأرياح الحالية من أجل الاستثمارات المستقبلية"، مضيفة "هناك تحول في الأجيال، فهذه مرحلة بناء وإنشاء حقَّتة ما بعد النفط، ولكن ستستنفد الحكومة تلك الموارد النفطية على المدى القصير".

وفى هذا السياق تبرز تهديدات كبيرة من التأثير المحتمل للنفط على الميزانية والاقتصاد السعودي، الذي تضرر بشدة بسبب وباء كورونا وانهيار أسعار النفط خلال العام الماضي. حوّلت أرامكو أكبر شــركة نفط في

العالم، مبلغا قدره 110 مليارات دولار إلى الحكومة السعودية من خلال مدفوعات المساهمين وحقوق الامتياز وضريبة الدخــل خلال العــام 2020، وهــو ما يمثل انخفاضا بنسبة 30 في المئة عن العام

وفي هذا الصدد، يرى جيمس سوانستون من "كابيتال إيكونوميكس"، أن التوزيعات المنخفضة للشسركة المملوكة سبية 98 في المئة، سيتؤثر علىٰ إيرادات الحكومة، كما أن سوانستون غير مقتنع بأن الاستثمار الإضافي في الاقتصاد سيؤدي إلىٰ زيادة كبيرة في الضرائب الحكومية من الصناعات الأخرى في المدى القصير على الأقل.

ومع ذلك، قالت أرامكو إنه بإمكانها الحفاظ علئ توزيعات أرباحها الأكبر عالميا في العام الماضيي والتي قدّرت بـ75 مليار دولار، حيث وصلت إلىٰ هذا الحد بفضل ارتفاع خام برنت بنسبة 30 في المئة

모 الرياض - تواجه أحدث خطة اقتصادية 💎 تقريبا منذ ديسمبر إلى 67 دولارا للبرميل، تزامنا مع خروج دول أخرى من الإغلاقات

الناتجة عن وباء كورونا. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت أرامكو عن صفقة ستشهد استثمار 12.4 مليار دولار في خطوط الأنابيب من خلال تشكيل كيان تقوده الولايات المتحدة، وقد تمكن الميزانية العمومية القوية والتدفق الدولة الشيقيقة". النقدى المرتفع شركة أرامكو من الاحتفاظ بالأرباح وزيادة الاستثمار محليا.

ويتوقع زياد داود كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في بلومبيرغ إيكونوميكس، أن تصل أجور ومعاشات موظفى الدولة إلىٰ 491 مليار ريال (الدولار يعادل 3.75 ريال) هذا العام، وهو ما يمثل حوالي نصف إجمالي الإنفاق البالغ 990 مليار ريال. ويرى أنه إذا ظلت أسعار النفط فوق

60 دولارا، فقد تتمكّن المملكة العربسة السعودية من تغطية الرواتب عير مبيعات النفط الخام وحدها، وسـواء حدث ذلك أم لا، فيعتبر هذا الأمر جزءا هاما من مبادرة الأميس محمد بن سلمان البالغ من العمر ورغم تمكن المملكة العربية السعودية من رفع الإيرادات غير النفطية من 166 مليار ريال في 2015 إلــي 358 مليار ريال

ويقول مراقبون إن قرار اشتراط نقل

ويرى خبراء أن القرار الأخير بنقل

مخاوف المستثمرين.

بالفعل إلى دفع الاقتصاد المحلى قدما، حيث تعهد الأمير محمد بإنفاق ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنويا في السوق المحليــة حتى العام 2025، لكي يتم إنشـــاء مدن ومنتجعات جديدة وخلق 1.8 مليون وقال محمد أبوباشا رئيس إدارة

أنحاث الاقتصاد الكلي في المجموعة المالية-هيرميس القابضة ومقرها القاهرة "تركز الميزانية على إدارة النفقات اليومية للحكومة بشكل متزايد بدلا من أن تكون محسركا للنمو الاقتصادي، فيما تتحول النفقات الرأسمالية في الغالب إلى صندوق الاستثمارات العامة ومؤسسات

ديسمبر الماضي، أن تصل الإيرادات إلى 849 مليار ريال في العام 2021 وأن تكون نسبة العجز المآلي 4.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ذلك الوقت كان يتم تداول النفط بقيمة تصل بالكاد إلى 50 دولارا للبرميل، ولكنه ارتفع الآن إلىٰ الدرجة التي ســتُمكّن الملكة العربدة السعودية من تحقيق التوازن لميزانيتها،

ويشبير هنا أبوياشيا إلى أن التأثير الدائسم للوباء على الشسركات السسعودية والطلب العالمي على الطاقة يعنى أن الأوضاع المالية للمملكة لا تزال محفوفة بالمخاطس، مضيف "سيعتمد تعزين الإيرادات غير النفطية المستقبلية على المضى قدما في توزيعات الأرباح من كافة الاستثمارات المملوكة للدولة، وهذا يزيد

كما يتخوف المستثمرون الأجانب من حملة الإصلاحات السعودية التي قد تحمل أحيانا مؤشسرات غير إيجابية بالنسبة إليهم، في ظل إشكاليات قائمة أصلا تتعلق بنمط الحياة والهجمات الإرهابية

المقس الإقليمسي للشسركة إلى السسعودية للتمتع بالعقود الحكومية يمكن أن ينفر المستثمرين، ما يتعارض مع هدف السعودية التي تريد جلب الاستثمارات

ومنذ عام 2016 ينفُذ ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان عددا من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فيما أرجأ البعض منها إلى وقت آخر، وقد

وفرضت السلطات قواعد جديدة للعمل تقصــر وظائف محــددة علـــىٰ المواطنين، حيث زادت حصصا مالية للشركات لتوظيف السعوديين وقامت بخفض دعم الكهرباء والماء في إطار إصلاحات مالية. وأعلنت الحكومة عن تأسيس البرنامج الوطنى لدعم إدارة المشاريع في الجهات العامّة لخفض تكاليف مشسروعات البنية

ويستعد صندوق الاستثمارات العامة

. وتوقعت الحكومة السعودية في شهر

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

من ضعف المالية العامة".

من إيران والبيروقراطية الكبيرة.

الشركات لمقارها الإقليمية إلى الرياض في إطار الإصلاحات يجعل الشركات الأجنبية تحت الضغوط والوصاية مما بريك خطط الاستثمار لديها، حيث يشكل القرار قيدا للحرية في وقت تتزايد فيه المخاوف أصلا من الإصلاحات المرتقبة.

التحتبة الحكومية.



إمدادات تجارية آمنة

لإحصاءات الهيئة العامة للاستثمار،

في قطاعات الملابس والمنسوجات،

والصناعات الغذائية، والكيماويات،

والتعدين، والزجاج، والمسروعات

الغاز بشرق المتوسط، الذي يضم مصر

وقبرص واليونان، من شائنه أن يقلل على

المدى البعيد من مصالح تركيا، ويفقدها

ويبدو ميزان التبادل التجاري

بين البلدين ثريا ومتنوعا بالمنتجات،

حيث تستورد مصر من تركيا الزيوت

البترولية ومنتجات الحديد والصلب

والمنتجات المغذية لصناعة السيارات،

والسحاد والأوانى المنزلسة والورق

والكرتون والفوط الصحية وحفاظات

الأطفال، والحبوب وتحديدا العدس،

والأجهزة الكهربائية والأخشاب

وتصدر مصر لتركيا البولى

بروبلين وأسمدة اليوريا والملابس

الجاهرة والأقمشة وغرول القطن

الكربون والأسلاك النحاسية، وإطارات

الأتوبيسات والشاحنات، ورمال

السيليكا، والبولي إيثلين، ومنتجات

الحديد والصلب المسحوية على البارد،

والفاكهـة والخضروات، وشاسيهات

وأشار أحمد الشامى عضو جمعية

والإسمنت والفواكه المجففة.

والألياف الزجاجية، وه

الأثاث يدوية الصنع.

ثروة غازية ونفطية كبيرة".

الملف الاقتصادي بين مصر وتركيا ينتظر إشارة سياسية

نشاط مجلس الأعمال المصري – التركي رهين اجتماعات مايو في القاهرة

> ينتظر الملف الاقتصادي بين مصر وتركيا نتائج اجتماعات مايو المقبل في القاهرة، لاستعادة نشاطه رسميا، بعد جمود استمر نحو سبعة أعوام نتيجةً الخلافات السياسية بين الجانبين، ما جعل تحركات رؤوس الأموال بينهما تتسم بالحيطة والحذر الفترة الماضية.



√ القاهـرة - قالـت مصـادر مقربة من مجلس العمال المشترك بين القاهرة وأنقرة لـ"العرب" إن "اجتماعات مايو المرتقبة في القاهرة التي سيشارك فيها وفد دبلوماسى تركى برئاسة نائب وزير خارجية، مرجح أن تمنح الملف الاقتصادي

ووصفت المصادر التحرك المنتظر بأنه "يعكس رغبة تركيا في تحريك المياه الراكدة، لكنه ليس كافيا للاطمئنان على أن هناك تسريعا لوتيرة التعاون الاقتصادي، وهناك انتظار لإشسارات قوية ومباشسرة من المجلس ومنظمات الأعمال للدخول في مباحثات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين".

دفعة إيجابية".

وأرجع اقتصاديون رغبة تركيا في المصالحة مع مصر إلى البحث عن حل لمسكلاتها في شيرق البحر المتوه والتي تؤثر على حريتها في التنقيب عن الغاز والنفط، خاصة أن القاهرة باتت محركا مهما في تجارة وتداول الغاز في المنطقة، بحكم مركزيتها في منتدى شرقً

ورغم التجاذبات السياسية إلا أن حركة التبادل التجاري بين القاهرة وأنقرة لم تتوقف، فتشابك الملف الاقتصادي بين البلدين له طبيعته الخاصة ودفع الطرفين إلكى التعامل معه بشكل حذر حفاظا على مصالح المستثمرين طيلة سنوات

. وخيم التأثير السياسي على ميزان التبادل التجاري المشترك لكنه لم ينقطع، فتسببت القطيعة في انخفاض حجم التبادل التجاري من خمسة مليارات دولار قبل سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر عام 2013 إلىٰ 2.5 مليار دولار.

وكشفت بيانات البنك المركزي المصري أن واردات مصر من السوق التركية بلغت خلال الأشبهر التسبعة الأولىٰ من العام الماليي الماضي نحو 1.68 مليار دولار، مقارنت بصادرات مصرية لتركيا بنحو 737.6 مليون دولار.

وقال محمد يوسف المديس التنفيذي لجمعية رجال الأعمال المصريين، وتضم مظلتها مجلس الأعمال المصري التركي، "إن الاستثمارات التركية تواصل عملها بشكل منتظم وتشهد توسعات مدفوعة بمعدلات الربحية التي تحققها في السوق المصرية".

وأضاف لـ "العرب" أن "الحكومــة المصرية كانت حريصة منذ اللحظة الأولئ على حماية الاستثمارات التركية والحفاظ عليها، وحرصت على حرية

وقال قدري إسماعيل، عميد كلية تدفق الاستثمارات وانتقال الأفراد، ما الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، لـ"العرب" إن "تركيا جعل رجال الأعمال في البلدين يتحركون تعيد صياغة علاقاتها الدولية وفقا بحرية كبيرة، وهو ما أسهم في استمرار لمصالحها، وأن مثلث القوة في إنتاج حركة التجارة بين البلدين".

وأكد جاهزية الجانب المصرى في مجلس الأعمال المشترك لمواصلة نشاطه، لكن هــذا التحرك مرهون بإشــارات أكثر وضوحا وصراحة من الجهات المعنية، فتجميد النشاط خلال الفترة الماضية كان مدفوعا بالحفاظ علىٰ الأمن القومي

وخلال ذروة سنوات القطيعة سعت منظمات الأعمال التركية في نهاية عام 2017 إلى إذابة جبل الجليد بين القاهرة وأنقرة لتقليل الخسائر، وبمباركة رسمية من أنقرة. ونظم اتحاد الغرف والبورصات التركية، وهو منظمة شية حكومية قريبة من السياسة بدرجة كبيرة، زيارة للقاهرة برئاسة رفعت حصارجيقلي أوغلو رئيس



قدري إسماعيل أنقرة تعيد صياغة علاقاتها لتأمين مصالحها في البحر المتوسط

واعتبرت زيارة الوفد التركى في ذلك الوقت مهمة، خاصة بعد تجميد نشاط مجلس الأعمال المصري التركي لأكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، وأبدت أنقرة حسن نواياها خلال الزيارة لاستئناف التعاون الاقتصادي، وضم الوفد 11 شركة

الخطوة في دفع الملف الاقتصادي للأمام وإذابة جبل الجليد الذي تراكم مع مناوشات سياسية متبادلة، وكثافة التدخلات التركية الرسمية في الشؤون الداخليـة لمص، عبر دعم جماعة الإخوان المسلمين والمتطرفين.

وتصل حجم الاستثمارات التركية المباشيرة في مصير إلىٰ نحو 2.5 مليار دولار من خلال 230 مصنعا، يعمل فيها أكثر من 52 ألف عامل مصري، بعد أن كانت الاستثمارات التركية تسعى لمضاعفة حجمها عدة مرات، لكن مخاوف القطيعة جعلت رجال الأعمال يتبعون سياسة استثمارية متحفظة إلى حين وضوح الرؤية.

وتتصدر تركيا المركز 27 ضمن قائمة أهـم الـدول المستثمرة في مصر، وفقا

تثمري السويس إلى أن محاولات التقارب التركي مع مصر سـوف تسـهم في حل عدد من المشكلات التي تواجه أنقرة، منها تصاعد حدة الدعوات من قبل بعض المنتجين في مصر لفرض رسوم على المنتجات التركية. ولفت لـ"العرب" إلى أن ميران التبادل التجاري مع مصر لصالح البضائع التركية وبالتالى يمكن لأنقرة أن تحافظ على تواجد كبير في السوق تركية تعمل في مختلف المجالات. وكانت تركيا تأمل من وراء هذه وتسهم المقاربة السياسية في تهدئة وتيرة الحروب التجارية بين القاهرة وأنقرة والمستعرة حول فرض رسوم إغراق على حديد التسليح التركي،

مصدرة منها.

وتلقيئ قطاع المعالجات التجارية بوزارة التجارة والصناعة في مصر شكوى مؤيدة بالمستندات من بعض المصانع المحلية، بقيادة شيركة "النساجون الشرقيون"، تدعى فيها أن واردات السـجاد التي ترد إلى مصر من تركيا بأسعار مغرقة تسبب ضررا ماديا للصناعة المحلية.

وشروع القاهرة مطلع يوليو الماضي

في إجراءات التحقق من إغراق السبجاد

الميكانيكي وأغطية الأرضيات المصنعة

من مواد نسيج منشاها في تركيا أو



مشاريع تعزز استدامة الاقتصاد